



ISSN:1112-4040 & EISSN: 2588-204X

ر ت م د : 1112-4040، ر ت م د : 2588-204X

تاریخ النشر: 13-10-2022

الصفحة: 462-443

السنة: 2022

العدد: 02

المجلد: 36

Date of Publication : 13-10-2022

pages : 443-462

Year : 2022

N° : 02

Volume : 36

DOI : 10.37138/1425-036-002-024

المبادلات الدولية للخدمات بين الواقع والإطار التنظيمي - دراسة تحليلية-

**International exchanges of services between reality and regulatory framework
– An analytical study –**

2- أ.د عبد الوهاب شمام

ab_chemmam@yahoo.fr

1- الطالبة سهيلة شلغوم

souheila.chelghoum@univ-constantine2.dz

جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2

جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2

تاریخ القبول: 2022/09/14

تاریخ الارسال: 2020/10/18

I. الملخص:

يعتبر قطاع الخدمات الأسرع نموا في مختلف الاقتصاديات، ما جعل المبادلات الدولية لمنتجاته تلعب دوراً متزايد الأهمية، مما أدى إلى المطالبة بتحريرها من القيود التي تحدها. فكان ذلك من خلال الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات "الجاتس"، التي تتضمن الإجراءات التنظيمية للتجارة الدولية في الخدمات، وتسمح لأعضاء المنظمة العالمية للتجارة بفتح أسواقهم أمام المنافسة الأجنبية حسب ما يرون مناسباً، والذي من شأنه أن يساهم في زيادة هذه المبادلات بالنسبة لجميع دول العالم. وهذا ما تهدف هذه الدراسة لتحليله، من خلال إبراز مكانة قطاع الخدمات في المبادلات الدولية وذلك قبل وبعد اتفاقية "الجاتس". وقد حصلت إلى أن هذه الاتفاقية تعتبر من أهم العلامات البارزة في مسيرة تطور النظام التجاري متعدد الأطراف وأن ما تضمنته من التزامات يعتبر مجرد بداية لتحرير المبادلات الدولية للخدمات، وهذا ما يثبته النمو المحدود لهذه المبادلات والذي يرجع أيضا إلى الخصائص التي تميز الخدمات وتحد من سهولة تبادلها دوليا.

الكلمات المفتاحية : قطاع الخدمات - المبادلات الدولية - الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات.

ABSTRACT:

II. the demand to liberalize international exchanges for the services sector led to the conclusion of the general agreement on trade in services (gats), which sets out regulatory procedures for international trade in services and allows wto members to open their markets to foreign competition at their own discretion, thereby helping to increase these exchanges among countries around the world. this is what this study aims to analyze by highlighting the role of the service sector in international communication before and after gats. it concluded that the



ISSN:1112-4040 & EISSN: 2588-204X

ر ت م د : 1112-4040، ر ت م د : 2588-204X

تاریخ النشر: 13-10-2022

الصفحة: 462-443

السنة: 2022

العدد: 02

المجلد: 36

Date of Publication : 13-10-2022

pages : 443-462

Year: 2022

N° : 02

Volume : 36

DOI : 10.37138/1425-036-002-024

المبادلات الدولية للخدمات بين الواقع والإطار التنظيمي ط. سهيلة شلغوم و أ.د عبد الوهاب شام

agreement is one of the most important milestones in the development of the multilateral trading system, and its commitments are only the beginning of the liberalization of international trade in services, as evidenced by the limited growth of these transactions due to the differentiation of services and restrictions of its features that limit the ease of their international exchange.

Keywords : the services sector - international exchanges - the general agreement on trade in services

1. مقدمة:

منذ بداية عصر النهضة الأوروبية وقيام الكيانات القومية إضافة إلى قيام الثورة الصناعية اتسعت الحركات التجارية والمالية والبشرية فيما بين الدول والأقاليم المختلفة، خاصة مع ظهور المؤسسات المتعددة الجنسيات والتكتلات الاقتصادية وازدياد التنافس الأوروبي الأميركي الياباني، إضافة إلى بروز بعض الدول النامية على الساحة الاقتصادية. وأصبح الماجس الوحيد لكل منها احتلال جزء متميز في السوق العالمية لتصريف منتجاتها وازدياد أرباحها.

هذا ما جعل المبادلات الدولية تعرف تطوراً ونمواً سريعاً يفوق بكثير نمو الناتج الداخلي الخام (PIB)، نتيجة التبادل الحر الذي تسعى دائماً المنظمة العالمية للتجارة لتطبيقه وإحلاله دولياً، باعتبارها المنظم الرئيسي لهذه المبادلات والمسن لأهم قوانينها.

وبطبيعة الحال فإن هذه المبادلات، ونظراً للانفتاح المستمر للأسوق الدولي، لا تقتصر فقط على المنتجات الصناعية والمنتجات الزراعية، بل تشمل أيضاً المنتجات الخدمية. هذه الأخيرة التي تعرف اليوم طلباً واسعاً نتيجة التنوع الكبير الذي تشهده من جهة، والمساهمة المتزايدة في الناتج الداخلي الخام (PIB) في كثير من الدول من جهة أخرى. الأمر الذي استدعي ضرورة تنظيم تجارة هذه المنتجات. فكان ذلك من خلال الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات التي تعتبر الإطار التنظيمي الذي يشرع وينظم العلاقات الدولية بين منتجي ومستهلكي الخدمات، والتي ستسمح لأعضاء المنظمة العالمية للتجارة بفتح أسواقهم أمام المنافسة الأجنبية، طامحين لتحقيق نتائج إيجابية بالنسبة لجميع دول العالم فيما يخص المبادلات الدولية لهذه الخدمات.



ISSN:1112-4040 & EISSN: 2588-204X

ر ت م د: 1112-4040، ر ت م د: 2588-204X

تاریخ النشر: 13-10-2022

الصفحة: 462-443

السنة: 2022

العدد: 02

المجلد: 36

Date of Publication : 13-10-2022

pages : 443-462

Year: 2022

N° : 02

Volume : 36

DOI : 10.37138/1425-036-002-024

المبادلات الدولية للخدمات بين الواقع والإطار التنظيمي ط. سهيلة شلغوم وأ.د عبد الوهاب شام

ومنه يمكن طرح التساؤل التالي:

هل ساهمت الاتفاقية العامة للتجارة في زيادة نفو المبادلات الدولية للخدمات؟

وعليه فإن هذه الدراسة تسعى إلى إبراز مكانة قطاع الخدمات في المبادلات الدولية أو بعبارة أخرى واقع تجارة الخدمات، من خلال معرفة نسبة المساهمة الفعلية لمنتجات هذا القطاع في المبادلات الدولية مقارنة مع المنتجات السلعية، وذلك قبل وبعد الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات. لمعرفة ما إذا كانت هذه الاتفاقية أثرت على هذه المبادلات أم أنها كانت مجرد إجراءات تنظيمية لضبطها.

وسيتم ذلك من خلال ثلاثة محاور رئيسية تمثل في:

- ✓ المحور الأول: ماهية قطاع الخدمات؛
- ✓ المحور الثاني: الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات؛
- ✓ المحور الثالث: وزن قطاع الخدمات في المبادلات الدولية.

2. ماهية قطاع الخدمات:

إن التحيز ضد قطاع الخدمات من طرف المفكرين الاقتصاديين الأوائل أمثال "آدم سميث" و"كارل ماركس"، جعل هذا القطاع يعيش على الحاشي و لم يحظ بأي اهتمام يذكر، بحجة أن الخدمات غير منتجة ولا تساهم في خلق أي قيمة مضافة. وبقي هذا الاعتقاد سائدا إلى غاية سنوات الثلاثينيات، أين لاحظ "آلن فيشر" (1935) زحف العمال والاستثمارات من القطاع الأول (الأنشطة الزراعية والاستخراجية) إلى القطاع الثاني (الصناعات التحويلية) وأخيرا إلى القطاع الثالث (ما تبقى من الأنشطة الاقتصادية وبالتالي هي تشتمل على مجال واسع من أوجه النشاط الاقتصادي الأخرى وهذا المجال مخصص أساسا لإنتاج الخدمات). والسبب في ذلك هو التقدم الاقتصادي وما ينتج عنه من زيادة ثروة الأفراد ونمو دخل الفرد القومي مما يسمح بالانتقال التدريجي من اقتصاد يغلب عليه الطابع الزراعي إلى اقتصاد صناعي ثم إلى اقتصاد خدمي.



ISSN:1112-4040 & EISSN: 2588-204X

ر ت م د : 1112-4040، ر ت م د : 2588-204X

تاریخ النشر: 13-10-2022

الصفحة: 462-443

السنة: 2022

العدد: 02

المجلد: 36

Date of Publication : 13-10-2022

pages : 443-462

Year : 2022

N° : 02

Volume : 36

DOI : 10.37138/1425-036-002-024

المبادلات الدولية للخدمات بين الواقع والإطار التنظيمي ط. سهيلة شلغوم وأ. د عبد الوهاب شعام

وهذا ما أكدته "كلارك Clark (1940)"، الذي قادت أفكاره إلى تعميم ثلاثة القطاعات (الأول؛ الثاني؛ الثالث)، كما أشار إلى ضعف إنتاجية الخدمات مقارنة بالصناعة، لكنه لم يتسع في هذا المجال عكس ما جاء به "جون فوراستيه Jean Gallouj & Djellal, 2007, p. 16" (Fourastié 1949). هذا الأخير الذي يعتبر أول من جاء بتعريف إيجابي للخدمات معتمداً في ذلك على معيار مستوى الإنتاجية، حيث اعتبر أن القطاع الأول يشتمل على الأنشطة التي يكون فيها معدل الإنتاجية متوسط بينما القطاع الثاني يكون المعدل فيه مرتفع وأخيراً القطاع الثالث أين يكون معدل الإنتاجية ضعيف أو منعدم.

أما فيما يخص الاقتصاد المعاصر، فالنقاش أخذ معايير جديدة ولم يبق مقتضاها على وجود القطاع الثالث أو ما هو القطاع الثالث، وإنما تدعى ذلك إلى إحلال قطاع الخدمات محل القطاع الصناعي وهو ما ترتب عنه جدل كبير ما بين المفكرين الاقتصاديين المعاصرين، والذي أدى إلى بروز أهم تيارين ألا وهم: "مجتمع ما بعد الصناعة" و"التيار الصناعي الجديد".

حيث أن فكرة التيار الأول التي جاء بها "Daniel Bell (1973)"، ركزت أكثر على القطاع الثالث من خلال إحلال المجتمع الخدمي محل المجتمع الصناعي. ويعتبر أنصاره، أن تطور الخدمات هو إشارة إلى زيادة إشباع الحاجات الأساسية والبحث عن حاجات أكثر تطوراً، مما يؤدي إلى تغيير دورة طبيعة وترتيب الأنشطة المهنية (اتصالات مباشرة أكثر بين الأفراد، إنتاج أكبر للمعلومات والمعرف...)، وهذا ما يترجم في النهاية بظهور طبقة جديدة للمهن تعرف بـ "الاليات البيضاء" (Moyart, 2006, p. 22) التي يسود فيها الجانب غير المادي على الجانب المادي.

أما التيار الثاني (النصف الثاني من سنوات السبعينات)، فهو يؤكّد على أولوية الصناعة كنظام إنتاجي فعال في الاقتصاد، وأنه لا يجب النظر للخدمات بمعزل عن هذا النظام، معطياً الأهمية للعلاقات المتبادلة بين الصناعة والخدمات معتبراً أن الأنشطة الصناعية تشكل اللبنة الأساسية للحركية الاقتصادية والتي تسمح بتطور القطاع الثالث، وأن الخدمات ليس بإمكانها إزاحة الصناعة من الطريق وإنما هي تتطور بالتوازي معها (Gallouj & Djellal, 2007, p. 20)، وعليه فهي تتتطور مع الصناعة على أساس علاقة تكاملية وليس إحلالية (Gallouj & Djellal, 2007, p. 20)، وإن كانت إحلالية فالأولوية للصناعة على حساب الخدمات.



ISSN:1112-4040 & EISSN: 2588-204X

ر ت م د: 1112-4040، ر ت م د: 2588-204X

تاریخ النشر: 13-10-2022

الصفحة: 462-443

السنة: 2022

العدد: 02

المجلد: 36

Date of Publication : 13-10-2022

pages : 443-462

Year: 2022

N° : 02

Volume : 36

DOI : 10.37138/1425-036-002-024

المبادرات الدولية للخدمات بين الواقع والإطار التنظيمي ط. سهيلة شلغوم وأ.د عبد الوهاب شمام

1.2. خصائص الخدمات:

تتميز الخدمات بأربعة خصائص رئيسية تمثل في:

أ- خاصية الالاملموسية أو اللامادية:

إن أهم خاصية مميزة للخدمات هي الالاملموسية. يعني أن ليس لها وجود مادي (العلاق، 2009، صفحة 45) أي لا يمكن رؤيتها أو لمسها أو تذوقها أو شمها أو سماعها، بحيث يصعب على المستهلك معاييرها قبل عملية الشراء. لذلك فإن مهمة مقدم الخدمة (البائع) هي جعلها ملموسة بطريقة أو بأخرى (البكري و الرحومي، 2008، صفحة 78)، مما يسهل على المستفيد (المستهلك) من التمييز بين الخدمات ونوعيتها وحدودها.

ب- خاصية التلازمية:

خاصية التلازمية أو كما يسميها البعض خاصية التماسك وعدم الانفصال. والمقصود بها هو المشاركة في إنتاج الخدمة بين مقدمها المستفيد منها. وهناك من يعتبرها بأنها مشاركة المستهلك في عملية إنتاج الخدمة والتي يمكن أن تصل إلى المشاركة في إنتاج النتيجة (Azmeh, 2009, p. 46) La coproduction du résultat . وهذا ما يفضي إلى أن الخدمات تنتج وتسهلك في آن واحد.

ج- خاصية التباين أو عدم التجانس:

تمثل هذه الخاصية أساسا في صعوبة وضع معيار موحد للخدمات المقدمة كما هو الحال بالنسبة للسلع. إذ أنه في النهاية، نوعية الخدمة تتغير في كل مرة تقدم فيها هذه الأخيرة (Schadeck & Malaval .).

د- خاصية التلف وعدم القابلية للت تخزين:

من بين ما يميز الخدمات أيضا عن السلع هو التلف، والذي يترجم عموما إلى عدم القابلية للت تخزين. وهذا راجع لكون الخدمات تمثل فعل أو تصرف، فهي تتلاشى وتنتهي سواء أتمت الاستفادة منها أو لم تتم. (الصميدعي و يوسف، 2010، صفحة 40)



ISSN:1112-4040 & EISSN: 2588-204X

ر ت م د: 1112-4040، ر ت م د: 2588-204X

تاریخ النشر: 13-10-2022

الصفحة: 462-443

السنة: 2022

العدد: 02

المجلد: 36

Date of Publication : 13-10-2022

pages : 443-462

Year: 2022

N° : 02

Volume : 36

DOI : 10.37138/1425-036-002-024

المبادرات الدولية للخدمات بين الواقع والإطار التنظيمي..... ط. سهيلة شلغوم وأ.د عبد الوهاب شام

2.2. تعريف الخدمات:

تعددت المفاهيم الخاصة بالخدمات وتنوعت استنادا إلى طبيعة تقديم الخدمات ومدى مساهمة أو مشاركة المستفيد منها، وكذلك الدور الذي يلعبه مقدم الخدمة، ومدى ارتباط عملية تقديم الخدمة بالسلع الملموسة أو المادية، إضافة إلى مدى حاجة الخدمات إلى سلع مادية لتقديمها. وعلى العموم فإنه يمكن تعريفها على أنها عبارة عن: "منتجات غير مادية (اللاملموسيّة) يقدمها أشخاص طبيعيون أو معنويون، تهدف إلى تلبية حاجات ورغبات المستفيد (المستهلك)، هذا الأخير الذي يساهم في إنتاجها، ما يجعلها تنتج وتستهلك في آن واحد (التلازمية)، وبالتالي فهي غير قابلة للت تخزين (التلف)، كما أن نوعيتها تتغير في كل مرة تقدم فيها (التباعين) حسب درجة تقبل المستفيد لها إضافة إلى قدرة منتجها على جودة تقديمها وإلى الظروف المحيطة بتقديمها".

3.2. أهمية الخدمات:

عرف قطاع الخدمات مؤخرا إقبالاً مهما من قبل الأفراد والذى يرجع أساسا إلى ارتفاع مستوى المعيشة خاصة في الدول المتقدمة، كما أن الاقتصاد الحديث شهد، منذ الثورة الصناعية، تغيراً مستمراً في التكنولوجيا وفن الإنتاج، مما ترتب عليه ظهور حاجات ومتطلبات جديدة للأفراد والمؤسسات، مما أدى إلى البحث عن سلع وخدمات جديدة لإشباع هذه الحاجات والمطالبات. إضافة إلى مساهمة هذا القطاع المتزايدة في الناتج الداخلي الخام وفي العمالة على المستوى العالمي وعلى المستوى الدولي. حيث قدرت مساهنته بنسبة 65.13% لسنة 2017 في الناتج الداخلي الخام (PIB) العالمي، مقارنة بقطاعي الزراعة والصناعة اللذان قدرت مساهمتهمما بنسبة 3.44% و 25.36% على التوالي. ويظهر هنا التفوق جلياً في الدول المتقدمة، إذ أن مساهمة هذا القطاع في الناتج الداخلي الخام في الولايات المتحدة الأمريكية لنفس السنة قدرت بحوالي 77.38%؛ فرنسا والمملكة المتحدة في حدود 70%؛ اليابان 68.98%... . هذا بالإضافة إلى مختلف الدول الأخرى التي تشهد هي كذلك مساهمة قوية لقطاع الخدمات تفوق مساهمة القطاعين الآخرين (مثلا سنغافورة 70.51% سنة 2017). كما يلاحظ أن المساهمة الكبيرة لقطاع الخدمات في (PIB) في السنوات الأخيرة انعكست أيضاً في إحصائيات العمالة. وهذا ما ثبته مساهمة هذا القطاع في العمالة لسنة 2017 على المستوى العالمي



ISSN:1112-4040 & EISSN: 2588-204X

ر ت م د: 1112-4040، ر ت م د: 2588-204X

تاریخ النشر: 13-10-2022

الصفحة: 462-443

السنة: 2022

العدد: 02

المجلد: 36

Date of Publication : 13-10-2022

pages : 443-462

Year: 2022

N° : 02

Volume : 36

DOI : 10.37138/1425-036-002-024

المبادرات الدولية للخدمات بين الواقع والإطار التنظيمي..... ط. سهيلة شلغوم و أ.د عبد الوهاب شام
 التي قدرت بـ 49.28 %، وعلى المستوى الدولي حيث بلغت في الولايات المتحدة الأمريكية بـ 78.85 %، فرنسا: 76.89 %، ألمانيا: 71.32 %، المملكة المتحدة: 80.60 %، اليابان: 71.93 %، سنغافورة: 82.94 %. وهذا لا يعني أنه لا يوجد بعض الاستثناءات، فمثلاً: الهند لا زالت الزراعة تستحوذ على النسبة الكبيرة من العمالة نوعاً ما (44.05 % زراعة، 24.70 % صناعة، 31.25 % خدمات). (إحصائيات البنك العالمي) كما أن قطاع الخدمات يعتبر الوجهة الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر باجتذابه لأكثر من ثلثي هذا الاستثمار (OMC, 2019, p. 16)، وحسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فإنه في سنة 2017 ، تلقى القطاع 362 مليار دولار ، حوالي نصف الإجمالي العالمي، وقد استحوذت خدمات البنية التحتية (الطاقة والنقل والاتصالات والخدمات المالية) على الحصة الأكبر بنسبة 22.2% (Unies, 2019, p. 4).

3. الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات "الجاتس" ¹:

انتهت جولة الأوروغواي بالتوصل إلى حزمة من الاتفاقيات الإلزامية التي يتعين على أعضاء المنظمة العالمية للتجارة قبولها والالتزام بها، ومن بين هذه الاتفاقيات "الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (الجاتس)"، والتي تعد أول اتفاقية متعددة الأطراف تضع قواعد التجارة الدولية في الخدمات.

وتضم هذه الاتفاقية محورين رئисيين: يتمثل الأول في "الإطار العام" الذي يتكون من ديباجة و 29 بند (مادة) مقسمة إلى ستة أقسام، والملحق الشماني الخاص بهذا الإطار والتي يحتوي معظمها على أحكام محددة تطبق على بعض القطاعات مثل قطاع الخدمات المالية وقطاع الاتصالات.

أما المحور الثاني فهو خاص بـ "جدول الالتزامات" الفردية للدول المشاركة. وفيما يتعلق بهذه الالتزامات فهي تنقسم موجب هذه الاتفاقية إلى نوعين: (لاшин و آخرون، 2005، صفحة 98)

¹: General Agreement of Trade in Services.



ISSN:1112-4040 & EISSN: 2588-204X

ر ت م د: 1112-4040، ر ت م د: 2588-204X

تاریخ النشر: 13-10-2022

الصفحة: 462-443

السنة: 2022

العدد: 02

المجلد: 36

Date of Publication : 13-10-2022

pages : 443-462

Year: 2022

N° : 02

Volume : 36

DOI : 10.37138/1425-036-002-024

المبادلات الدولية للخدمات بين الواقع والإطار التنظيمي ط. سهيلة شلغوم وأ.د عبد الوهاب شام

- الالتزامات العامة: وهي تمثل في القواعد العامة التي تحكم التجارة الدولية في الخدمات والتي تتضمن بعض المرونة المنوحة للدول النامية والأقل نموا؛
- الالتزامات المحددة: وهي عبارة عن جداول التزامات كل دولة والتي تتضمن أنواع الخدمات المفتوحة أمام موردي الخدمات الأجانب وشروط النفاذ للأسواق الوطنية والمعاملة الوطنية.

1.3. نطاق الاتفاقية:

تطبق هذه الاتفاقية على كافة التدابير والإجراءات التي يتخذها الأعضاء والتي تؤثر على التجارة في الخدمات، وهي تخص جميع الخدمات التي تقدم على أساس تجاري أي الخدمات القابلة للتجارة مستثنية بذلك الخدمات الحكومية.
(GATS, www.wto.org)

أما عن تجارة الخدمات فقد تم تعريفها على أنها توريد للخدمة. ما يعني عرض أو تقديم خدمة، وهو يشمل إنتاج وتوزيع وتسويق وبيع وتسلیم هذه الخدمة. (GATS, www.wto.org)

وقد حددت الاتفاقية أربعة أنماط للتوريد تمثل في: (لاшин و آخرون، 2005، الصفحات 100, 99)

- توريد الخدمة عبر الحدود: أي انتقال الخدمة من أراضي عضو ما إلى أراضي عضو آخر من خلال الحدود، حيث لا ينتقل أي من المنتج أو المستهلك بينما تنتقل الخدمة؛
- الاستهلاك في الخارج: تبعاً لهذا النمط فإنه يتم توريد "أداء" الخدمة في داخل أراضي عضو ما إلى مستهلك الخدمة قادم من أراضي عضو آخر. وهي الحالات التي ينتقل فيها المستهلك عبر الحدود إلى موقع متجر الخدمة لكي يستهلك الخدمة؛
- التواجد التجاري: يتم توريد الخدمة في إقليم العضو المستهلك من خلال الوجود التجاري، حيث تنتقل الخدمة إلى دولة المستهلك في عدة صور منها: الاستثمار المباشر بإنشاء مؤسسات أجنبية أو إنشاء فروع لهذه المؤسسات؛
- التواجد المؤقت للأشخاص الطبيعيين: وهنا تقدم الخدمة في إقليم العضو مستهلك الخدمة من خلال أفراد تابعين لورد الخدمة في إقليم عضو آخر للإقامة فترة محددة.



ISSN:1112-4040 & EISSN: 2588-204X

ر ت م د: 1112-4040، ر ت م د: 2588-204X

تاریخ النشر: 13-10-2022

الصفحة: 462-443

السنة: 2022

العدد: 02

المجلد: 36

Date of Publication : 13-10-2022

pages : 443-462

Year: 2022

N° : 02

Volume : 36

DOI : 10.37138/1425-036-002-024

المبادلات الدولية للخدمات بين الواقع والإطار التنظيمي..... ط. سهيلة شلغوم وأ.د عبد الوهاب شمام

2.3. الالتزامات والمبادئ الواردة في الاتفاقية:

يمكن حصر أهم هذه الالتزامات والمبادئ في: (GATS, www.wto.org)

أ- الالتزامات العامة: تمثل هذه الالتزامات في:

- معاملة الدولة الأكثر رعاية (معاملة الدولة الأولى بالرعاية): يتبع على كل عضو يمنح معاملة تفضيلية لخدمات أو مقدمي خدمات دولة معينة بالتمديد الفوري وغير المشروط لهذه المعاملة لكافة الأعضاء الآخرين.
- الشفافية: يجب على كل عضو أن ينشر على وجه السرعة جميع إجراءات التطبيق العام التي تتعلق بتنفيذ الاتفاقية أو تؤثر عليها. كما تنشر الاتفاques الدولية الموقعة من طرف أحد الأعضاء والتي تؤثر على تجارة الخدمات.

ب- الالتزامات المحددة: تمثل هذه الالتزامات في:

- النفاذ للأسوق: يتبع على كل عضو أن يمنح معاملة لخدمات ووردي خدمات الأعضاء الآخرين لا تختلف عن تلك المنصوص عليها في القيود المتفق عليها والمحددة في جدوله.
- المعاملة الوطنية: طبقاً لهذا الالتزام فإنه يتبع على كل عضو، أن يمنح لخدمات ووردي الخدمات لأي عضو آخر معاملة مماثلة لتلك المنوحة لخدماته المحلية ووردي الخدمات المحليين المماثلة.

وبإضافة إلى الالتزامين السابقين (النفاذ إلى الأسواق والمعاملة الوطنية) توجد التزامات أخرى تعرف بالالتزامات الإضافية، وهي تتعلق بالإجراءات التي تؤثر على تجارة الخدمات والتي لا تخضع لمبدأ النفاذ إلى الأسواق أو المعاملة الوطنية، مثل المؤهلات أو المعايير أو التراخيص.

ج- زيادة مشاركة الدول النامية:

تسعى الاتفاقية إلى تيسير زيادة مشاركة الدول النامية في تجارة الخدمات وتوسيع صادراتها من الخدمات عن طريق جملة من الإجراءات، كتعزيز القدرة الوطنية لهذه الدول على تقديم الخدمات وتحسين الوصول إلى قنوات التوزيع وشبكات المعلومات... وستعطي أولوية خاصة للدول الأقل نمواً نظراً لحالتها الاقتصادية واحتياجاتها الإنمائية والتجارية والمالية.



ISSN:1112-4040 & EISSN: 2588-204X

ر ت م د: 1112-4040، ر ت م د: 2588-204X

تاریخ النشر: 13-10-2022

الصفحة: 462-443

السنة: 2022

العدد: 02

المجلد: 36

Date of Publication : 13-10-2022

pages : 443-462

Year: 2022

N° : 02

Volume : 36

DOI : 10.37138/1425-036-002-024

المبادلات الدولية للخدمات بين الواقع والإطار التنظيمي..... ط. سهيلة شلغوم وأ.د عبد الوهاب شام

د- التحرير التدريجي للخدمات:

وفقاً لأهداف هذه الاتفاقية، فإنه يدخل الأعضاء في جولات متتالية من المفاوضات، بغية تحقيق تدريجياً مستوى أعلى من التحرير. وستهدف هذه المفاوضات إلى الحد من الآثار السلبية لبعض التدابير والإجراءات المتعلقة بتجارة الخدمات أو القضاء عليها من أجل ضمان الوصول الفعال إلى الأسواق. والغرض من هذه العملية هو تعزيز مصالح جميع المشاركين على أساس المنفعة المتبادلة وضمان التوازن العام للحقوق والالتزامات.

4. وزن قطاع الخدمات في المبادلات الدولية:

سيتم من خلال هذا المحور إبراز تطور المبادلات الدولية للخدمات* - أو بعبارة أخرى تجارة الخدمات - على المستوى العالمي وعلى المستوى الدولي (بعض الدول المتقدمة والنامية)، ومقارنته بتطور تجارة السلع، وذلك قبل وبعد "الجاتس". ومن أجل ذلك سيتم الاستعانة بمؤشر الانفتاح التجاري والذي يعطي بالعلاقة التالية:

$$\text{مؤشر الانفتاح التجاري} = \frac{\text{(الصادرات} + \text{الواردات)}}{\text{الناتج الداخلي الخام}} \times 100$$

والذي يبيّن تدفقات منتجات قطاع الخدمات مقارنة بالناتج الداخلي الخام، مما يسمح بمعرفة درجة اعتماد الاقتصاد على التجارة الخارجية للخدمات، وبالتالي درجة تحرير تجارة هذا القطاع من القيود والعوائق سواء بالنسبة للصادرات أو الواردات. فالانفتاح التجاري هو تعبير عن مدى حرية أو مدى صرامة العلاقات التجارية بين الدول والعالم الخارجي. وهو أحد المقاييس لمدى انخراط الدولة في النظام التجاري العالمي.

1.4. تطور تجارة الخدمات على المستوى العالمي:

*: المقصود هنا هو الخدمات التجارية. وحتى وإن تم التطرق إلى الخدمات بصفة عامة فالفارق ضئيل جداً، حيث أن الخدمات الحكومية لا تمثل إلا حوالي 2.5% (في المتوسط) من الخدمات ككل.



ISSN:1112-4040 & EISSN: 2588-204X

ر ت م د: 1112-4040، ر ت م د: 2588-204X

تاریخ النشر: 13-10-2022

الصفحة: 462-443

السنة: 2022

العدد: 02

المجلد: 36

Date of Publication : 13-10-2022

pages : 443-462

Year: 2022

N° : 02

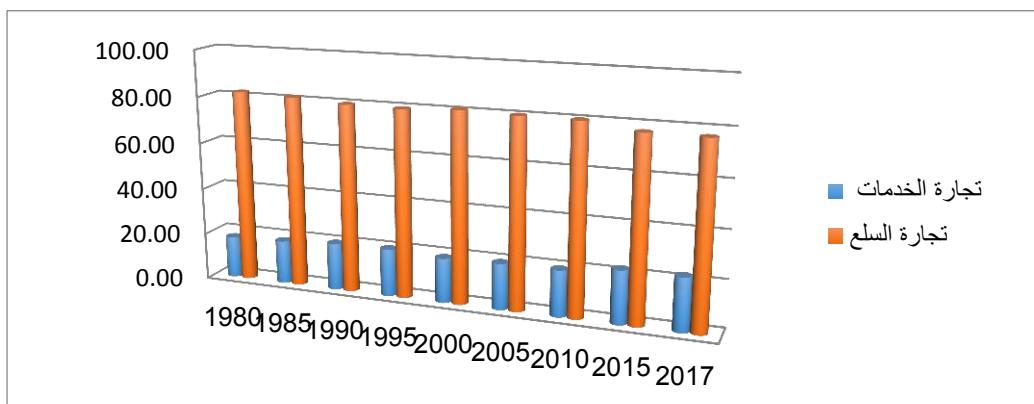
Volume : 36

DOI : 10.37138/1425-036-002-024

المبادلات الدولية للخدمات بين الواقع والإطار التنظيمي ط. سهيلة شلغوم وأ.د عبد الوهاب شام

على الرغم من المساهمة المرتفعة والمترامية لقطاع الخدمات في الناتج الداخلي الخام، فإن التجارة في الخدمات تمثل حوالي خمس التجارة العالمية فقط (الشكل رقم: 01). ولاحظ أنها في ارتفاع مستمر، حيث أنها قدرت بـ 17.80 % سنة 1980، لتصل إلى 22.69 % سنة 2017. في حين أنها قدرت بـ 9 % فقط سنة 1970، ويتوقع أن تُشكل ما يصل إلى ثلث التجارة العالمية بحلول سنة 2040 حسب المنظمة العالمية للتجارة (OMC, 2019, p. 16). وهذا ما يمثل زيادة بنسبة 50 % في حصة الخدمات في التجارة العالمية خلال عقدين فقط.

الشكل رقم 01: توزيع التجارة العالمية بين السلع والخدمات (نسبة مئوية)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات البنك العالمي من الموقع: worldbank.org (مارس 2019).

أما فيما يخص مؤشر الانفتاح التجاري للخدمات، فهو في ارتفاع مستمر أيضاً، قبل وبعد "الجانس" (الجدول رقم: 01). لكن الملاحظ أن قيمته منخفضة، فهي تتراوح ما بين 7.40 % و 12.83 %، مقارنة بقيمتها بالنسبة للسلع التي تتراوح بين 35.20 % و 42.85 % سنوي 1980 و 2017 على التوالي.

جدول رقم 01: تطور مؤشر الانفتاح التجاري للخدمات والسلع بين 1980 و 2017

										السنوات
										مؤشر الانفتاح التجاري للسلع (%)
2017	2015	2010	2005	2000	1995	1990	1985	1980		
42,85	43,03	44,81	43,03	37,23	32,21	30,15	29,30	35,20		



ISSN:1112-4040 & EISSN: 2588-204X

ر ت م د: 1112-4040، ر ت م د: 2588-204X

تاریخ النشر: 13-10-2022

الصفحة: 462-443

السنة: 2022

العدد: 02

المجلد: 36

Date of Publication : 13-10-2022

pages : 443-462

Year : 2022

N° : 02

Volume : 36

DOI : 10.37138/1425-036-002-024

المبادرات الدولية للخدمات بين الواقع والإطار التنظيمي ط. سهيلة شلغوم و أ.د عبد الوهاب شعام

مؤشر الانفتاح التجاري (%)	12,83	12,80	11,35	10,89	9,64	8,17	7,55	6,72	7,40
---------------------------	-------	-------	-------	-------	------	------	------	------	------

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات البنك العالمي من الموقع: www.worldbank.org (فيفري 2019)

2.4. تطور تجارة الخدمات على المستوى الدولي:

في حين أن الدول النامية ضيقـت الفجوة مع الدول المتقدمة في التجارة العالمية في السلع، إلا أنها ضخـمة في التجارة العالمية في الخدمات. حيث استحوذت الدول المتقدمة على 68.2 % من التجارة في الخدمات سنة 2017، مقارنة بـ 29.5 % على التوالي للدول النامية والدول الأقل نمواً (Unies, 2019, p. 6).

وتظهر هذه الفجوة أيضاً في مؤشرات تركيز التجارة بين مختلف دول العالم عبر عدة عقود (1980 – 2017) (المدخل رقم: 02). حيث خلال هذه الفترة تسيطر الولايات المتحدة الأمريكية على سوق الخدمات باعتبارها أول مصدر ومستورد، تليها المملكة المتحدة ثم ألمانيا وفرنسا والصين من ناحية التصدير، أما من ناحية الاستيراد فتأتي الصين في المرتبة الثانية ثم ألمانيا والوطن العربي وهذا خاصة في سنة 2017. أما إذا تم النظر إلى الاتحاد الأوروبي ككتلة واحدة، فهو يعتبر أكبر مصدر ومستورد للخدمات، تليه الولايات المتحدة الأمريكية.

جدول رقم 02: تطور تجارة الخدمات لبعض الدول خلال الفترة الزمنية (1980 – 2017)

مؤشر الانفتاح التجاري (%)		الواردات (مليار دولار أمريكي)		الصادرات (مليار دولار أمريكي)		الولايات المتحدة الأمريكية
2017	1980	2017	1980	2017	1980	
6,70	4,30	2,34	520,42	129,23	28,89	778,36
5,93	4,12	6,58	23,87	6,96	3,64	13,95
20,16	10,25	10,65	245,87	72,96	32,30	274,82
17,28	7,74	7,46	330,74	131,27	44,23	304,55
21,46	10,49	10,54	206,32	62,52	25,22	356,47



ISSN:1112-4040 & EISSN: 2588-204X

ر ت م د : 2588-204X، ر ت م د إ : 1112-4040

تاریخ النشر: 13-10-2022

الصفحة: 443-462

السنة: 2022

العدد: 02

المجلد: 36

Date of Publication :13-10-2022

pages : 443-462

Year :2022

N° : 02

Volume : 36

DOI : 10.37138/1425-036-002-024

المبادرات الدولية للخدمات بين الواقع والإطار التنظيمي.....ط.سهيلة شلغوم وأ.د عبد الوهاب شمام

5,50	5,86	2,27	468,42	24,64	*1,87	204,75	18,43	*2,48	الصين
11,28	4,73	3,14	108,74	10,06	2,92	184,67	6,76	2,86	المهند
7,64	3,59	–	190,83	**128,62	–	181,57	**66,87	–	اليابان
103,42	54,13	64,44	170,58	21,71	2,89	164,40	25,87	4,77	سنغافورة
17,60	16,48	21,57	281,03	46,80	50,87	174,10	39,55	22,08	الوطن العربي
24,33	11,62	10,64	1920	551,50	197,43	2284	565,87	213,11	الاتحاد الأوروبي

١٩٨٢: *؛ ١٩٩٦: **

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات البنك العالمي من الموقع: www.worldbank.org (فيفري 2019)

وما يلفت الانتباه هو زيادة الاهتمام بتجارة الخدمات، حيث سجل معدل نمو هذه التجارة ارتفاعاً ملحوظاً سواء بالنسبة للتصدير أو الاستيراد في مختلف دول العالم، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا والصين. فبالنسبة مثلاً للولايات المتحدة الأمريكية بلغ معدل النمو من سنة 1980 إلى 1995 ومن 1995 إلى 2017، 425.69 % و 288.52 % بالنسبة لل الصادرات و 347.32 % و 302.71 % بالنسبة للواردات على التوالي؛ وبالنسبة للصين بلغ هذا المعدل لنفس الفترتين، 1010.96 % و 643.15 % لل الصادرات و 1217.65 % و 1801.06 % للواردات، على الترتيب.

لكن تجدر الإشارة إلى أن تطور تجارة الخدمات رافقه أيضاً تطور تجارة السلع (الجدول رقم: 03). وتحتل الصين المرتبة الأولى وتليها الولايات المتحدة الأمريكية ثم ألمانيا واليابان في الصادرات، أما الواردات فتحتل الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى ثم الصين وألمانيا واليابان، وهذا سنة 2017. ومن حيث تطور معدل النمو، فقد بلغ 506.29% من 1995 إلى 1995 و1629.76% من 1995 إلى 2017، بالنسبة للصادرات؛ أما بالنسبة للواردات، وخالل نفس الفترتين، فقد بلغ 552.01% و1480.96% على التوالي بالنسبة للصين. وسجلت الولايات المتحدة الأمريكية معدل نمو قدر بـ 156.51% و169.99% للصادرات و200.02% و215.06% للواردات خلال نفس الفترتين على الترتيب.



ISSN:1112-4040 & EISSN: 2588-204X

ر ت م د : 1112-4040، ر ت م د إ : 2588-204X

تاریخ النشر: 13-10-2022

الصفحة: 462-443

السنة: 2022

العدد: 02

المجلد: 36

Date of Publication : 13-10-2022

pages : 443-462

Year : 2022

N° : 02

Volume : 36

DOI : 10.37138/1425-036-002-024

المبادلات الدولية للخدمات بين الواقع والإطار التنظيمي ط. سهيلة شلغوم وأ.د عبد الوهاب شمام

جدول رقم 03: تطور تجارة السلع لبعض الدول خلال الفترة الزمنية (1980 – 2017)

مؤشر الانفتاح التجاري (%)			الواردات (مليار دولار أمريكي)			الصادرات (مليار دولار أمريكي)			الولايات المتحدة الأمريكية
2017	1995	1980	2017	1995	1980	2017	1995	1980	
20,18	17,28	16,56	2361	749,37	249,77	1553	575,20	224,24	الولايات المتحدة الأمريكية
19,21	15,48	22,63	63,99	18,80	9,39	58,45	21,14	8,02	الأرجنتين
45,01	33,09	32,63	608,37	259,19	120,93	554,32	270,60	107,89	فرنسا
69,87	35,49	38,25	1135	425,33	176,21	1434	494,67	185,93	ألمانيا
40,02	37,73	38,21	612,96	261,32	106,27	436,43	242,32	109,62	المملكة المتحدة
32,33	32,42	19,88	1740	110,06	*16,88	2216	128,11	*21,13	الصين
29,08	19,47	12,10	452,24	37,96	13,95	304,11	31,24	8,30	الهند
27,37	12,98	-	644,72	**312,23	-	688,95	**395,24	-	اليابان



ISSN:1112-4040 & EISSN: 2588-204X

ر ت م د : 1112-4040، ر ت م د : 2588-204X

تاریخ النشر: 13-10-2022

الصفحة: 462-443

السنة: 2022

العدد: 02

المجلد: 36

Date of Publication : 13-10-2022

pages : 443-462

Year : 2022

N° : 02

Volume : 36

DOI : 10.37138/1425-036-002-024

المبادلات الدولية للخدمات بين الواقع والإطار التنظيمي ط. سهيلة شلغوم و أ.د عبد الوهاب شمام

218,85	291,40	351,72	312,09	122,81	22,4	396,79	133,31	19,43	سنغافورة
53,40	65,15	123,27	656,65	157,43	137,94	724,16	183,92	279,03	الوطن العربي
63,72	41,92	42,97	5363	1948	850,02	5649	2084	808,05	الاتحاد الأوروبي

*: سنة 1982؛ **: سنة 1996

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات البنك العالمي من الموقع: www.worldbank.org (فيفري 2019)

وإذا تم النظر إلى مؤشر الانفتاح التجاري سواء بالنسبة للخدمات أو السلع، فهو في ارتفاع مستمر بالنسبة لمختلف الدول (جدول رقم: 02؛ جدول رقم: 03). لكن الملاحظ أن قيمته بالنسبة للخدمات منخفضة وأقل بكثير من قيمته بالنسبة للسلع، سواء قبل أو بعد "الجاتس"، في معظم الدول مع وجود بعض الاستثناءات. فمثلاً الولايات المتحدة الأمريكية سجلت معدلاً قدر بـ 2.34 % سنة 1980 ليصل إلى 6.70 % سنة 2017 بالنسبة للخدمات، أما بالنسبة للسلع فقد قدر بـ 16.56 % و 20.18 % سنوي 1980 و 2017 على التوالي، وقدر في الصين بـ 2.27 % و 5.50 % للخدمات و 19.88 % و 32.33 % للسلع سنوي 1980 و 2017 على الترتيب. في حين عرف هذا المؤشر أعلى قيمة له في المملكة المتحدة بالنسبة للدول المتقدمة حيث قدر بـ 21.46 % سنة 2017 وأيضاً شهد تطوراً ملحوظاً حيث بلغ 10.54 % و 10.49 % سنوي 1980 و 1995 على الترتيب، تليها فرنسا تقريراً بنفس النسب (10.65 % سنة 1980؛ 10.25 % سنة 1995؛ 20.16 % سنة 2017)، بينما قدر هذا المؤشر في الاتحاد الأوروبي بـ 10.64 % و 11.62 % و 24.33 % خلال 1980 و 1995 و 2017 على التوالي. أما فيما يخص الدول النامية فقد سجلت سنغافورة أعلى قيمة لهذا المؤشر (64.44 % سنة 1980؛ 54.13 % سنة 1995؛ 103.42 % سنة 2017).

ما سبق يتضح، أن الارتفاع المتزايد في المبادلات الدولية للخدمات يمثل ظاهرة رئيسية ينبغي اتباعها والاهتمام بها. لكن هذا الارتفاع يعتبر محدوداً نوعاً ما مقارنة بالمبادلات الدولية للسلع، وهذا دليل على كثرة القيود المفروضة على



ISSN:1112-4040 & EISSN: 2588-204X

ر ت م د: 1112-4040، ر ت م د: 2588-204X

تاریخ النشر: 13-10-2022

الصفحة: 462-443

السنة: 2022

العدد: 02

المجلد: 36

Date of Publication : 13-10-2022

pages : 443-462

Year: 2022

N° : 02

Volume : 36

DOI : 10.37138/1425-036-002-024

المبادلات الدولية للخدمات بين الواقع والإطار التنظيمي..... ط. سهيلة شلغوم وأ.د عبد الوهاب شام

تجارة الخدمات، التي تعتبر أكثر تعقيداً منها في مجال التجارة في السلع لأنها تنظيمية في المقام الأول. إضافة إلى أن الكثير من المنتجات الخدمية يصعب تبادلها.

وهذا ما يلاحظ من خلال الإحصائيات الخاصة بتجارة الخدمات، إذ أن تطور هذه التجارة هو تقريبا نفسه وذلك قبل اعتماد "الجاتس" أو بعدها، وهذا ما تثبته قيم مؤشر الانفتاح التجاري سواء بالنسبة للعالم ككل أو بالنسبة لدول العالم منفردة. حيث تعتبر هناك زيادة نسبية لهذا المؤشر، فبالنسبة للعالم مثلا فهي في حدود 1% (الجدول رقم 01)، الولايات المتحدة الأمريكية: 1.96% و 2.4% والصين: 3.59% و 0.36%، ما بين 1980 - 1995 و 1995 - 2017 على التوالي. وهذا لا يعني أنه لا توجد بعض الاستثناءات مثل المملكة المتحدة وفرنسا والاتحاد الأوروبي ككل وسنغافورة (الجدول رقم 02).

كما أن القيم المنخفضة لهذا المؤشر دليل على صرامة العلاقات التجارية فيما يخص الخدمات بين مختلف دول العالم. واعتماد معظم الدول على الخدمات المقدمة محليا وهذا بالمقارنة مع المساهمة الكبيرة لقطاع الخدمات في الناتج الداخلي الخام والعملة. ويرجع هذا بالدرجة الأولى إلى الخصائص الجوهرية للخدمات، خاصة طبيعتها غير الملموسة وغير قابلة للتخزين وضرورة القرب في تقديم العديد من أنواع الخدمات.

وفي الأخير يمكن القول، أن "الجاتس" لا تهدف فقط إلى تحرير التجارة في الخدمات وإنما تعكس الأهمية الاقتصادية لتجارة الخدمات التي تفرضها مكانة قطاع الخدمات في مختلف الاقتصاديات سواء المتقدمة أو النامية، خاصة بالنسبة للدول التي تعاني من ضعف في تقديم وتوفير الخدمات الضرورية ل مجتمعاتها وبالأخص الدول النامية والأقل نموا، والتي يتطلبها الواقع المعاصر، ما يحتم عليها اللجوء إلى الدول الأخرى.

كذلك فإن ما تضمنته هذه الاتفاقية من التزامات ومبادئ يعتبر مجرد بداية وخطوة أولى لتحرير تجارة الخدمات، ولذلك لا يمكن مقارنة جداول الالتزامات المحددة لتحرير خدمات معينة بجدوال التنازلات التعريفية المتفق عليها عام 1994



ISSN:1112-4040 & EISSN: 2588-204X

ر ت م د: 1112-4040، ر ت م د: 2588-204X

تاریخ النشر: 13-10-2022

الصفحة: 462-443

السنة: 2022

العدد: 02

المجلد: 36

Date of Publication : 13-10-2022

pages : 443-462

Year: 2022

N° : 02

Volume : 36

DOI : 10.37138/1425-036-002-024

المبادلات الدولية للخدمات بين الواقع والإطار التنظيمي ط. سهيلة شلغوم و أ.د عبد الوهاب شعam

بشأن التجارة في السلع وإنما يمكن مقارنتها بجدال التنازلات التعريفية عند نشأة الجات عام 1947 والتي تضمنت تحفيضاً محدوداً في التعريفات المطبقة آنذاك. (السن، 2009، صفحة 142) وأكيد مع مرور الوقت سيتحقق المزيد من التحرير التدريجي لهذه التجارة، فرغم الخصائص التي تميز بها الخدمات والتي تحد من سهولة تسويقها وتبادلها، إلا أن التقنيات الحديثة من شأنها أن تسهل ذلك. فإذا لم تتحقق بعد إمكانيات نمو التجارة في الخدمات بشكل كامل، فذلك يرجع جزئياً، حسب المنظمة العالمية للتجارة، إلى أن الدول لم تتمكن بعد من استغلال جميع الفرص التجارية العالمية التي أوجدها التقدم التكنولوجي.

5. الخاتمة والنتائج:

إن المساهمة الكبيرة والمترامية لقطاع الخدمات في الناتج الداخلي الخام والعمالة في مختلف الاقتصاديات، دفع بالكثير من دول العالم وخاصة المتقدمة منها إلى المطالبة بتحرير المبادلات الدولية لمنتجاته، وبالتالي تشجيع المنافسة الأجنبية وزيادة هذه المبادلات، فأدى ذلك إلى اعتماد الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات "الجاتس". ومن خلال هذا الدراسة تبين أن:

- "الجاتس" تعتبر من أهم العلامات البارزة في مسيرة تطور النظام التجاري متعدد الأطراف؛
- ما تضمنته هذه الاتفاقية من التزامات ومبادئ يعتبر مجرد بداية وخطوة أولى لتحرير المبادلات الدولية للخدمات؛
- القيود أمام هذه المبادلات أكثر تعقيداً منها في مجال التجارة في السلع أو المبادلات الدولية للسلع، لأنها تنظيمية في المقام الأول؛
- تتميز تجارة الخدمات أو المبادلات الدولية لها بالانخفاض، كما أن نموها تقريباً هو نفسه وذلك قبل اعتماد الاتفاقية أو بعدها؛
- انخفاض هذه التجارة يرجع أيضاً إلى الخصائص الجوهرية للخدمات خاصة طبيعتها غير الملموسة وغير قابلة للتخزين وضرورة القرب في تقديم العديد من أنواع الخدمات.

6. قائمة المراجع:



ISSN:1112-4040 & EISSN: 2588-204X

ر ت م د : 1112-4040، ر ت م د : 2588-204X

تاریخ النشر: 13-10-2022

الصفحة: 462-443

السنة: 2022

العدد: 02

المجلد: 36

Date of Publication : 13-10-2022

pages : 443-462

Year : 2022

N° : 02

Volume : 36

DOI : 10.37138/1425-036-002-024

الم辺لات الدولية للخدمات بين الواقع والإطار التنظيمي ط. سهيلة شلغوم و أ.د عبد الوهاب شام

- Azmeh, C. (2009). Le rôle de la libéralisation du commerce des services dans le développement économique : le cas des services financiers (Thèse de Doctorat). Sciences économiques , Paris: Université de Paris 1.
- Gallouj, C., & Djellal, F. (2007). *Introduction à l'économie des services*. Consulté le 01 10, 2015, sur file:///C:/Users/ink%20house/Downloads/PUG_Extrait_Introduction-a-l-economie-des-services.pdf: 18:42
- GATS. (s.d.). Récupéré sur www.wto.org.
- Moyart, L. (2006). De la croissance tertiaire à la croissance des services aux entreprises: une synthèse des théories et modèles explicatifs. Dans C. e. Gallouj, *Services aux entreprises et développement régional* (pp. 17-45). De Boeck Supérieur "économie, Société, Région".
- OMC. (2019). *Rapport sur le commerce mondial 2019, « L'avenir du commerce des services »*.
- Schadeck, B., & Malaval, P. (s.d.). *Marketing, facteur de développement: Le marketing des services*. Consulté le 04 26, 2015, sur http://adudilieu.free.fr/Annexe%204.pdf,: 12:26
- Unies, N. (2019, 02 20). *Conférence des Nations Unies sur le commerce et le développement: Renforcement des capacités productives grâce aux services*. Consulté le 03 03, 2020, sur https://unctad.org/meetings/fr/SessionalDocuments/c1mem4d20_fr.pdf,: 08:45
- إحصائيات البنك العالمي. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 09, 2020، من .www.worldbank.org
- بشير العلاق. (2009). ثقافة الخدمة. عمان، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- ثامر البكري، و أحمد الرحومي. (2008). تسويق الخدمات المالية. عمان، الأردن: إثراء للنشر والتوزيع.



ISSN:1112-4040 & EISSN: 2588-204X

ر ت م د : 1112-4040، ر ت م د : 2588-204X

تاریخ النشر: 13-10-2022

الصفحة: 462-443

السنة: 2022

العدد: 02

المجلد: 36

Date of Publication : 13-10-2022

pages : 443-462

Year : 2022

N° : 02

Volume : 36

DOI : 10.37138/1425-036-002-024

المبادرات الدولية للخدمات بين الواقع والإطار التنظيمي ط. سهيلة شلغوم و أ.د عبد الوهاب شام

- عادل عبد العزيز علي السن. (2009). تحرير التجارة في الخدمات في ضوء الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات ومفاوضات جولة الدوحة: (الفرص والتحديات). مستقبل مفاوضات تحرير التجارة في ظل منظمة التجارة العالمية: الفرص والتحديات أمام الدول العربية (الصفحات 103-218). صنعاء: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- عبد القادر فتحي لاشين، و آخرون. (2005). الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات GATS وعلاقتها بقطاع النقل في الدول العربية. القاهرة، مصر: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- محمود جاسم الصميدعي، و ردينة عثمان يوسف. (2010). تسويق الخدمات. عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

Reference List:

- Azmeh, C. (2009). The role of the liberalization of trade in services in economic development: the case of financial services (PhD thesis). Economics, Paris: University of Paris 1.
- Gallouj, C., & Djellal, F. (2007). Introduction to the service economy. Retrieved on 01 10, 2015, from file:///C:/Users/ink%20house/Downloads/PUG_Extrait_Introduction-a-l-economie-des-services.pdf: 18:42
- GATS. (n.d.). Retrieved from www.wto.org.
- Moyart, L. (2006). From tertiary growth to growth in business services: a synthesis of theories and explanatory models. In this. Gallouj, Business services and regional development (pp. 17-45). De Boeck Superior "economy, society, region".
- WTO. (2019). World Trade Report 2019, "The Future of Trade in Services".
- Schadeck, B., & Malaval, P. (n.d.). Marketing, factor of development: The marketing of services. Retrieved on 04 26, 2015, from http://adudilieu.free.fr/Annex%204.pdf,: 12:26
- United, N. (2019, 02 20). United Nations Conference on Trade and Development: Building Productive Capacity through Services. Retrieved on 03 03, 2020, from https://unctad.org/meetings/en/SessionalDocuments/c1mem4d20_en.pdf,: 08:45
- World Bank statistics. (No date). Retrieved date 09, 2020, from www.worldbank.org.
- Bashir Al-Alaq. (2009). Service culture. Amman, Jordan: Al-Yazuri Scientific Publishing and Distribution House.
- Thamer Al Bakri and Ahmed Al Rahoumi. (2008). Marketing of financial services. Amman, Jordan: Ithra for publishing and distribution.



ISSN:1112-4040 & EISSN: 2588-204X

ر ت م د : 1112-4040، ر ت م د إ : 2588-204X

تاریخ النشر: 13-10-2022

الصفحة: 462-443

السنة: 2022

العدد: 02

المجلد: 36

Date of Publication : 13-10-2022

pages : 443-462

Year : 2022

N° : 02

Volume : 36

DOI : 10.37138/1425-036-002-024

المبادرات الدولية للخدمات بين الواقع والإطار التنظيمي ط. سهيلة شلغوم و أ.د عبد الوهاب شمام

- Adel Abdul-Aziz Ali Al-Sun. (2009). Liberalizing Trade in Services in the Light of the General Agreement on Trade in Services and the Doha Round Negotiations: (Opportunities and Challenges). The Future of Trade Liberalization Negotiations under the World Trade Organization: Opportunities and Challenges for the Arab Countries (pp. 103-218). Sana'a: Arab Administrative Development Organization.
- Abdel Qader Fathi Lashin, and others. (2005). The General Agreement on Trade in Services (GATS) and its relationship to the transport sector in the Arab countries. Cairo, Egypt: Publications of the Arab Administrative Development Organization.
- Mahmoud Jassem Al-Sumaida'i, and Rodaina Othman Yousef. (2010). Marketing Services. Amman, Jordan: Dar Al Masirah for publishing, distribution and printing.